



# القانون

## الدولي الخاص

مَبَاحِثُ عَامَّةٌ فِي الْجَنَسِيَّةِ - وَالْمَوْطِنِ وَالْمَرْكَزِ الْقَانُونِيِّ  
لِلْأَجَانِبِ وَتَنَازُعِ الْقَوَانِينِ، وَتَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ الْأَجْنَبِيَّةِ  
وَالِاخْتِصَاصِ الْقَضَائِيِّ الدَّوْلِيِّ



الدكتور

منذر عبد الكريم القضاة



# القانون الدولي الخاص

مَبَاحِثُ عَامَّةٌ فِي الْجِنْسِيَّةِ، وَالْمَوْطِنِ، وَالْمَرْكَزِ الْقَانُونِيِّ لِلْأَجَانِبِ  
وَتَنَازُعِ الْقَوَانِينِ، وَتَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَالِاخْتِصَاصِ الْقَضَائِيِّ الدَّوْلِيِّ  
وَتَطْبِيقَاتِهِمَا فِي الْقَانُونِ الْأُرْدُنِيِّ

تأليف

الدكتور منذر عبد الكريم القضاة

جامعة الزرقاء - كلية الحقوق

الجامعة الأمريكية بالإمارات - دبي - سابقاً

محكم علمياً



الطبعة الأولى

2020

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : ( 2019 / 10 / 5620 )  
القضاة، منذر عبد الكريم  
القانون الدولي الخاص / منذر عبد الكريم القضاة. - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ،  
2019 .

( 345 ص )

ر.إ. : ( 2019 / 10 / 5620 )  
الواصفات: / القانون الدولي العام // التحكيم الدولي // الاتفاقيات الدولية // القانون الدولي  
الخاص // الحقوق الإنسانية // القانون الأردني /  
\* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي  
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

\*\*\*\*\*

رقم التصنيف العشري / ديوي : 341  
(ردمك) 7-678-91-9957-978 ISBN

\* القانون الدولي الخاص  
\* الدكتور منذر عبد الكريم القضاة  
\* الطبعة الأولى 2020  
\* جميع الحقوق محفوظة للناسخ



## دار وائل للنشر والتوزيع

\* الأردن - عمان - شارع الجمعية العلمية الملكية - مقابل البوابة الشمالية للجامعة الأردنية  
هاتف : 00962-6-5335837 - فاكس : 00962-6-5331661 - ص.ب (1615 - الجبيهة)

[www.darwael.com](http://www.darwael.com)

E-Mail: [Wael@Darwael.Com](mailto:Wael@Darwael.Com)

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
3	فهرس المحتويات
19	الإهداء
21	المقدمة
23	منهجية الكتاب
24	الأهداف العلمية المتوخاة من هذا الكتاب
27	<b>الباب الأول : موضوعات القانون الدولي الخاص</b>
28	الأهداف العلمية المتوخاة من الباب الأول موضوعات القانون الدولي الخاص
29	تمهيد
30	<b>الفصل الأول : التعريف بالقانون الدولي الخاص</b>
30	المبحث الأول : التعريف بالقانون الدولي الخاص
30	المطلب الأول : نشأة القانون الدولي الخاص المعاصر
31	المطلب الثاني : تعريف القانون الدولي الخاص
33	المبحث الثاني : موضوعات القانون الدولي الخاص
33	المطلب الأول : الموضوعات التي يشتمل عليها القانون الدولي الخاص
34	المطلب الثاني : تعريف بمصطلحات ومفاهيم موضوعات القانون الدولي الخاص
36	<b>الفصل الثاني : مصادر القانون الدولي الخاص</b>
36	المبحث الأول : التعريف بمصادر القانون الدولي الخاص
42	المبحث الثاني : خصائص قواعد القانون الدولي الخاص
42	المطلب الأول : الخصائص العامة لقواعد القانون الدولي الخاص
44	المطلب الثاني : الخصائص الجوهرية لقواعد القانون الدولي الخاص

رقم الصفحة	الموضوع
45	المطلب الثالث : الفرق بين قواعد القانون الدولي الخاص وقواعد القانون الدولي العام
47	المطلب الرابع : الطبيعة القانونية لقواعد القانون الدولي الخاص
<b>49</b>	<b>الباب الثاني : الجنسية</b>
50	الأهداف العلمية المتوخاة من الباب الثاني الجنسية
51	تمهيد
<b>52</b>	<b>الفصل الأول : المبادئ العامة للجنسية</b>
52	المبحث الأول : ماهية فكرة الجنسية
52	المطلب الأول : تعريف الجنسية
52	الفرع الأول: تعريف الجنسية لغة
52	الفرع الثاني: تعريف الجنسية في الاصطلاح
53	المطلب الثاني: أهمية الجنسية
54	المطلب الثالث: اركان وخصائص الجنسية
54	الفرع الأول: اركان الجنسية
54	الفرع الثاني: خصائص الجنسية
55	المطلب الرابع: فكرة الجنسية في الفقه الإسلامي
57	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لرابطة الجنسية
59	المبحث الثالث: سلطان الدولة في أمر جنسيتها والمبادئ المستقرة في الجنسية
<b>67</b>	<b>الفصل الثاني: أحكام الجنسية</b>
68	المبحث الأول: جنسية التأسيس والجنسية الأصلية
68	المطلب الأول: حالات وأسس فرض جنسية التأسيس
68	الفرع الأول: تعريف جنسية التأسيس
68	الفرع الثاني: اسس تعيين جنسية التأسيس

رقم الصفحة	الموضوع
70	المطلب الثاني: حالات وأسس فرض الجنسية الأصلية
70	الفرع الأول: تعريف الجنسية الأصلية
70	الفرع الثاني: طرق اكتساب الجنسية الأصلية في قانون الجنسية الأردني
72	المبحث الثاني : الجنسية المكتسبة في القانون
72	المطلب الأول : اكتساب الجنسية بالاتفاقيات والمعاهدات
74	المطلب الثاني: اكتساب الجنسية بقانون اعتيادي
76	المبحث الثالث: ثبوت الجنسية بالتجنس
76	المطلب الأول: مفهوم التجنس
76	الفرع الأول: تعريف التجنس
77	الفرع الثاني: طبيعة التجنس
77	الفرع الثالث: شروط التجنس
78	المطلب الثاني: حالات التجنس في قانون الجنسية الأردني
78	الفرع الأول: الحالة الأولى: ثبوت الجنسية الأردنية بالتجنس الخاص
80	الفرع الثاني: الحالة الثانية: ثبوت الجنسية الأردنية بالتجنس العادي
81	الفرع الثالث: الحالة الثالثة: اكتساب الجنسية الأردنية بالزواج المختلط على أساس وحدة الجنسية في العائلة
82	الفرع الرابع: الحالة الرابعة: ثبوت الجنسية الأردنية بالتجنس الاستثنائي ( التجنس الطليق )
83	المطلب الثالث: الآثار القانونية التي تترتب على اكتساب الجنسية
83	الفرع الأول : الآثار القانونية الفردية
84	الفرع الثاني: الآثار القانونية الجماعية
85	المبحث الرابع: فقد الجنسية
85	المطلب الأول : معنى فقد الجنسية

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني : حالات فقد الجنسية	86
الفرع الأول : التخلي عن الجنسية الأردنية بسبب جنسية اجنبية	86
الفرع الثاني :تخلي المرأة الأردنية عن الجنسية الأردنية بسبب الزواج من اجنبي	87
الفرع الثالث : عودة الأردني المتجنس إلى جنسيته الأصلية	88
المطلب الثالث: حالات فقدان الجنسية بقرار من الدولة	88
الفرع الأول :حالات فقد الجنسية الأردنية بسبب العقوبة	89
الفرع الثاني : الآثار القانونية الفردية والجماعية لفقد الجنسية	90
المبحث الخامس : استرداد ( استرجاع ) الجنسية	92
المطلب الأول : حالات استرداد الجنسية الأردنية	92
الحالة الأولى : حالة استرداد الأردني جنسيته التي فقدتها بسبب حصوله على جنسية دولة أجنبية	92
الحالة الثانية :استرداد المرأة الأردنية لجنسيتها التي فقدتها بسبب الزواج من أجنبي واكتسابها جنسية زوجها الأجنبي	93
الحالة الثالثة :استرداد الأولاد الصغار الجنسية الأردنية التي فقدوها تبعا لأبيهم الذي تجنس بجنسية أجنبية	94
الحالة الرابعة : استرداد الجنسية الأردنية من قبل أبناء الأردني الذي اسقطت عنه الجنسية الأردنية	94
المطلب الثاني: الآثار القانونية التي تترتب على استرداد الجنسية الأردنية	95
الفرع الأول : الآثار القانونية الفردية	95
الفرع الثاني :الآثار القانونية الجماعية	95
الفصل الثالث : أسس جنسية الأشخاص المعنوية وبعض المنقولات	97
المبحث الأول : مفهوم الشخص المعنوي	97

رقم الصفحة	الموضوع
98	المطلب الأول : جنسية الشركة
101	المطلب الثاني : جنسية الجمعيات
102	المطلب الثالث : جنسية المؤسسات
103	المبحث الثاني : جنسية السفن والطائرات والأقمار الصناعية
103	المطلب الأول : جنسية السفن
104	المطلب الثاني : جنسية الطائرات
105	المطلب الثالث : جنسية الأقمار الصناعية
<b>106</b>	<b>الفصل الرابع : تنازع الجنسيات</b>
107	المبحث الأول : أنواع التنازع
107	المطلب الأول : التنازع الإيجابي للجنسيات
107	الفرع الأول: حالة التنازع المعروض على محكمة تابعة لإحدى الدول المتنازعة
108	الفرع الثاني : حالة التنازع المعروض على محكمة دولة ثالثة لا علاقة لها بالجنسية المتنازع عليها
109	الفرع الثالث : حالة التنازع المعروض أمام محكمة دولية أو لجان التحكيم الدولية
110	المطلب الثاني : التنازع السلبي للجنسيات
111	المبحث الثاني : الاختصاص القضائي في قضايا الجنسية
<b>113</b>	<b>الباب الثالث : نظرية الموطن في القانون الدولي الخاص</b>
114	الأهداف العلمية المتوخاة من الباب الثالث نظرية الموطن في القانون الدولي الخاص
115	تمهيد
<b>116</b>	<b>الفصل الأول : ماهية الوطن بشكل عام</b>



الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول : مفهوم الموطن وعناصره	116
المطلب الأول : تعريف الموطن	116
الفرع الأول: تعريف الموطن في الشريعة الإسلامية	116
الفرع الثاني : تعريف الموطن في القانون	117
الفرع الثالث : مفهوم الموطن في القانون الأردني	118
المطلب الثاني : عناصر الموطن	120
الفرع الأول:العنصر المادي	120
الفرع الثاني:العنصر المعنوي	120
المطلب الثالث : أنواع الموطن	123
الفرع الأول: تقسيم الموطن إلى (موطن دولي)و(موطن داخلي)	123
الفرع الثاني: تقسيم الموطن إلى (موطن عام)و(موطن خاص)	124
الفرع الثالث : موطن الشخصية الاعتبارية	127
المطلب الرابع : أهمية الموطن وآثاره	128
المبحث الثاني : أسس تعيين الموطن الدولي وطبيعته القانونية	130
<b>الفصل الثاني : اكتساب وفقد واسترداد الموطن</b>	<b>135</b>
المبحث الأول :اكتساب الموطن الدولي	135
المطلب الأول : نشوء الموطن الدولي بال ميلاد	135
المطلب الثاني : اكتساب الموطن الدولي بعد الميلاد	135
المطلب الثالث : إثبات الموطن الدولي	137
المبحث الثاني : فقد الموطن الدولي	139
المبحث الثالث : استرداد المـوطن	141
<b>الفصل الثالث : تنازع القوانين بخصوص تحديد الموطن</b>	<b>142</b>
المبحث الأول : الاتجاهات المختلفة حول تحديد القانون واجب التطبيق	142

رقم الصفحة	الموضوع
142	الفرع الأول : نظرية الإرادة (اختصاص قانون الإرادة )
143	الفرع الثاني : نظرية القانون الشخصي (القانون الوطني للشخص)
144	الفرع الثالث : نظرية قانون المحكمة ( قانون القاضي )
145	المبحث الثاني : اختصاص القانون الإقليمي
<b>146</b>	<b>الفصل الرابع : أهمية الموطن الدولي في القانون الأردني</b>
147	المبحث الأول : أهمية الموطن في القانون الأردني
147	المطلب الأول : أهميته وفقاً لقانون الأحوال الشخصية
147	المطلب الثاني : أهميته وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية
148	المطلب الثالث : أهميته وفقاً لقانون الجنسية
149	المبحث الثاني : أهمية الموطن الدولي بالنسبة إلى العلاقات القانونية الخاصة الدولية
149	المطلب الأول : أهمية الموطن بالنسبة للمركز القانوني للأجانب
149	المطلب الثاني : أهمية الموطن بالنسبة لتنازع القوانين
150	المطلب الثالث : أهمية الموطن بالنسبة لتنازع الاختصاص القضائي
152	المبحث الثالث : تنازع الموطن
152	المطلب الأول : التنازع السلبي في الموطن
152	المطلب الثاني : التنازع الايجابي في الموطن
<b>155</b>	<b>الباب الرابع : المركز القانوني للأجانب</b>
156	الأهداف العلمية المتوخاة من الباب الرابع المركز القانوني للأجانب
157	تمهيد
<b>158</b>	<b>الفصل الأول : تحديد الأجنبي والمراد من مركزه القانوني</b>
158	المبحث الأول : التعريف بالأجنبي وتمييزه
158	المطلب الأول : تعريف الأجنبي

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني :مركز الأجنبي	158
المبحث الثاني : تطور القانون القانوني لمعاملة الأجانب	160
المطلب الأول : معاملة الأجانب في النظم القانونية القديمة	160
المطلب الثاني : معاملة الأجانب في النظم القانونية المعاصرة	160
المطلب الثالث : موقف الشريعة الإسلامية من حقوق الأجنبي	161
<b>الفصل الثاني : تنظيم معاملة الأجانب في القانون الأردني</b>	<b>165</b>
المبحث الأول: مركز الأجنبي (الشخص الطبيعي) في القانون الأردني	165
المطلب الأول : شروط منح تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأردنية	166
المطلب الثاني : الإعفاء من تأشيرة الدخول	167
المطلب الثالث: انواع اقامة الاجانب	168
المبحث الثاني : حقوق الأجانب في المملكة الأردنية الهاشمية	169
المطلب الأول : حقوق الأجنبي العامة	169
المطلب الثاني: حق الأجنبي في ممارسة العمل والنشاط المهني والاقتصادي	170
المبحث الثالث : خروج الأجنبي من المملكة الأردنية الهاشمية	172
المطلب الأول : الرحيل أو الخروج الإرادي	172
المطلب الثاني : الطرد أو الترحيل	172
المطلب الثالث : الإبعاد	172
<b>الباب الخامس : تنازع القوانين</b>	<b>173</b>
الأهداف العلمية المتوخاة من هذا الباب	174
<b>تمهيد</b>	<b>175</b>
<b>الفصل الأول : المبادئ العامة في تنازع القوانين</b>	<b>176</b>
المبحث الأول : مفهوم تنازع القوانين	176
المطلب الاول : تعريف التنازع الدولي بين القوانين	176

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الأول : فكرة التنازع الدولي	176
الفرع الثاني : تعريف تنازع القوانين	177
تعريف تنازع القوانين في الفقه القانوني الغربي	177
• تعريف تنازع القوانين في الفقه القانوني العربي	178
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للمنازعات	180
المطلب الثالث : مقومات تنازع القوانين حسب القانون الأردني	183
الفرع الأول : الصفة الاجنبية للعلاقة القانونية	184
الفرع الثاني : الصفة الخاصة للعلاقة القانونية	186
الفرع الثالث : مرونة القانون الوطني ازاء القانون الاجنبي	189
الفرع الرابع : اختلاف قواعد القوانين في المسائل الثانوية	190
الفرع الخامس : الصفة الدولية للتنازع	192
المبحث الثاني : قواعد حل تنازع القوانين	195
المطلب الأول : القواعد الموضوعية	195
المطلب الثاني : قواعد تنازع القوانين ( قواعد الاسناد)	198
المبحث الثالث : التنازع في الشريعة الإسلامية	199
المطلب الأول : موقف الشريعة الإسلامية من تنازع القوانين	199
الفرع الأول : معنى كلمة نزاع	199
الفرع الثاني : هل عرفت الشريعة الإسلامية فكرة تنازع القوانين؟	199
المطلب الثاني : موقف القانون من فكرة التنازع في الشريعة الإسلامية	201
<b>الفصل الثاني: قواعد الإسناد</b>	<b>203</b>
تمهيد	203
المبحث الأول: ماهية قاعدة الإسناد	204

رقم الصفحة	الموضوع
204	المطلب الأول: طبيعة قاعدة الإسناد ومفهومها
204	الفرع الأول : طبيعة قواعد الإسناد
206	الفرع الثاني : مفهوم قاعدة الإسناد ووظيفتها
207	المطلب الثاني: عناصر قاعدة الإسناد وخصائصها
207	الفرع الأول :عناصر قاعدة الاسناد
211	الفرع الثاني : خصائص قاعدة الاسناد
213	المبحث الثاني: التزام القاضي بالرجوع الى قواعد الاسناد
<b>215</b>	<b>الفصل الثالث : حلول تنازع القوانين وفقا لقواعد الإسناد</b>
215	تمهيد
216	المبحث الأول : التكييف في القانون الدولي الخاص
216	المطلب الأول : مفهوم التكييف
216	الفرع الأول : تعريف التكييف في القانون
217	الفرع الثاني : تعريف التكييف في الفقه
218	الفرع الثالث : أهمية التكييف
218	المطلب الثاني : القانون الواجب التطبيق على التكييف
219	الفرع الأول : النظرية الأولى ( قانون القانون المقارن)
219	الفرع الثاني : النظرية الثانية (نظرية القانون الواجب التطبيق )
221	الفرع الثالث : النظرية الثالثة( نظرية قانون القاضي أو المحكمة)
222	الفرع الرابع : النظرية الرابعة( قانون القاضي وموقف القانون المقارن والقانون الأردني منه )
223	المطلب الثالث : موقف القانون الأردني من قانون التكييف
223	الفرع الأول : نظرية التكييف التي يعمل بموجبها القانون الأردني
224	الفرع الثاني : قاعدة إخضاع التكييف حسب القانون الأردني

رقم الصفحة	الموضوع
225	الفرع الثالث : الاستثناءات التي تضمنتها قاعدة إخضاع التكييف للقانون الأردني
226	المبحث الثاني : الإحالة في القانون الدولي الخاص
226	المطلب الأول : مفهوم الإحالة
226	الفرع الأول : تعريف الإحالة
227	الفرع الثاني : اسباب الأخذ بالإحالة ومعارضها
229	المطلب الثاني : الإحالة في القانون الأردني
<b>231</b>	<b>الفصل الرابع : قواعد الإسناد المتعلقة بالأحوال الشخصية</b>
231	المبحث الأول : شروط عقد الزواج وإثباته
231	المطلب الأول : شروط انعقاد الزواج (تكوين العقد)
232	المطلب الثاني : الخطبة
235	المطلب الثالث : شروط انعقاد الزواج
235	الفرع الأول : الشروط الموضوعية
236	الفرع الثاني : الشروط الموضوعية المطلوبة في عقد الزواج
237	الفرع الثالث : الشروط الشكلية
238	المطلب الرابع : أحكام التنازع في مسألة انعقاد الزواج
242	المبحث الثاني : الآثار المترتبة على عقد الزواج
242	المطلب الأول : أحكام التنازع في مسألة آثار عقد الزواج
243	المطلب الثاني : القانون الواجب التطبيق في حال وجود تنازع أحد أطرافه عنصر أجنبي والآخر أردني
244	المبحث الثالث : انتهاء الرابطة الزوجية
244	المطلب الأول : انتهاء الرابطة الزوجية بسبب الوفاة
245	المطلب الثاني : انتهاء الرابطة الزوجية بسبب الطلاق

رقم الصفحة	الموضوع
246	المطلب الثالث: انتهاء الرابطة الزوجية بسبب الانفصال
247	المبحث الرابع : تنازع القوانين في صور الزواج وعلاقته بالشرعية الإسلامية والنظام العام والآداب العامة
247	المطلب الأول : حالة زواج أردني كتابي من أجنبية ( عربية، أو غير عربية ) مسلمة
248	المطلب الثاني: حالة زواج المسلمة بغير المسلم
249	المطلب الثالث: حالة زواج أصحاب الجنس الواحد ( المثليون )
250	المطلب الرابع: حالة تعدد الزوجات للمسلم في الدول الأجنبية
251	المطلب الخامس: الزواج بأكثر من أربع
253	<b>الفصل الخامس : تطبيق القانون الأجنبي في القانون الأردني</b>
253	تمهيد
254	المبحث الأول : تطبيق القانون الأجنبي في القانون الأردني
254	المطلب الأول : الأساس القانوني لتطبيق القانون الأجنبي
254	الفرع الأول :نظرية المجاملة الدولية
255	الفرع الثاني: نظرية الحقوق المكتسبة
256	الفرع الثالث: نظرية الاستقبال
256	الفرع الرابع: تطبيق القانون الأجنبي بناء على تفويض
257	الفرع الخامس : نظرية العنصر الواقع
257	الفرع السادس : موقف القانون الأردني من هذه النظريات
258	المطلب الثاني: إثبات تطبيق القانون الأجنبي
258	الفرع الأول: تحديد من يقع عليه عبء إثبات مضمون القانون الأجنبي
259	الفرع الثاني : كيفية إثبات مضمون القانون الأجنبي

رقم الصفحة	الموضوع
259	الفرع الثالث: الحل المتبع عند استحالة التوصل إلى مضمون القانون الأجنبي
260	الفرع الرابع : موقف القانون الأردني من مسألة اثبات القانون الأجنبي
261	المبحث الثاني : تفسير القانون الأجنبي حسب القانون الأردني
261	المطلب الأول : مفهوم القانون الأجنبي
262	المطلب الثاني: كيفية تفسير القانون الوطني للقانون الأجنبي
262	المطلب الثالث : دور القاضي الأردني في أعمال قاعدة الإسناد
263	الفرع الأول : دور القاضي في أعمال قاعدة الإسناد من تلقاء نفسه
265	الفرع الثاني : دور القاضي في البحث عن مضمون القانون الأجنبي
266	المطلب الرابع : دور القاضي الأردني في تفسير القانون الأجنبي
267	الفرع الأول : دور القاضي في عملية التفسير
268	الفرع الثاني : رقابة المحكمة العليا على القانون الأجنبي
270	الفرع الثالث: تحديد القانون الواجب التطبيق في الدولة المتعددة القوانين
271	المبحث الثالث: موانع تطبيق القانون الأجنبي
271	المطلب الأول : النظام العام
272	الفرع الأول : تعريف النظام العام
273	الفرع الثاني : تعريف النظام العام في القانون الأردني
274	الفرع الثاني : أوجه الشبه بين النظام العام الدولي والداخلي
275	المطلب الثاني : الغش نحو القانون
275	الفرع الأول : تعريف الغش نحو القانون في القانون الداخلي
276	الفرع الثاني : تعريف الغش نحو القانون في القانون الدولي الخاص
277	الفرع الثالث : موقف القانون الأردني من الغش نحو القانون
278	المطلب الثاني: عناصر الغش نحو القانون
279	المطلب الثالث : آثار الغش نحو القانون



رقم الصفحة	الموضوع
281	الباب السادس : ضوابط الاختصاص القضائي الدولي
282	الأهداف العلمية المتوخاة من الباب السادس
283	الفصل الأول : الاختصاص القضائي الدولي في القانون الأردني
283	تمهيد
284	المبحث الأول : ماهية الاختصاص القضائي الدولي والاختصاص القانوني
284	المطلب الأول : ماهية الاختصاص القانوني ( تنازع القوانين )
287	المطلب الثاني : ماهية الاختصاص القضائي الدولي
289	المبحث الثاني: أثر الاختصاص القضائي الدولي في عملية تنازع القوانين
289	المطلب الأول : في قاعدة الإسناد
290	المطلب الثاني : في التكيف
292	المطلب الثالث : في الإحالة
293	المطلب الرابع : في موانع تطبيق القانون الأجنبي
294	الفرع الأول : النظام العام
295	الفرع الثاني: المصلحة الوطنية
296	الفرع الثالث : الغش نحو القانون
297	المطلب الخامس : في إثبات القانون الأجنبي
297	المطلب السادس : في تنفيذ الأحكام الأجنبية
300	المبحث الثالث : الاختصاص الدولي في القانون الأردني
300	المطلب الأول : الاختصاص الدولي في القضاء الأردني
302	المطلب الثاني : اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي
304	المبحث الرابع : الاختصاص الدولي في قانون أصول المحاكمات المدنية
304	المطلب الأول : القواعد المتعلقة بالاختصاص الدولي
305	الفرع الأول : معيار الجنسية

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني : معيار الإقامة	305
الفرع الثالث : معيار طبيعة الدعوى	305
الفرع الرابع : معيار الرضا بالاختصاص	306
المطلب الثاني : الإجراءات الوقتية في قانون أصول المحاكمات المدنية	306
<b>الفصل الثاني : التنفيذ الدولي للأحكام الأجنبية</b>	<b>307</b>
تمهيد	307
المبحث الأول: مفهوم الحكم الأجنبي في القانون الدولي	309
المطلب الأول : تعريف الحكم الأجنبي	310
الفرع الأول : معيار السيادة	310
الفرع الثاني: معيار مكان صدور الحكم	310
الفرع الثالث : مفهوم الحكم الأجنبي حسب القانون الأردني	310
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لتنفيذ الحكم الأجنبي	311
المطلب الثالث: القوة التنفيذية للأحكام الأجنبية	311
الفرع الأول : مسألة الالتزام بتنفيذ الحكم الأجنبي في الفقه الدولي	311
الفرع الثاني: الاتجاهات المختلفة في تنفيذ الأحكام الأجنبية	312
المبحث الثاني: تنفيذ الأحكام الأجنبية في الأردن	314
المطلب الأول :موقف القانون الأردني من تنفيذ الأحكام الأجنبية	314
المطلب الثاني : أهمية تنظيم تنفيذ الأحكام الأجنبية في الأردن	315
المطلب الثالث : الشروط الأساسية لتنفيذ الحكم الأجنبي في الأردن	318
المطلب الرابع : إجراءات إصدار قرار تنفيذ الحكم الأجنبي في الأردن	320
المطلب الخامس: موقف القانون الأردني من أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي	322
المبحث الثالث : تحديد معنى الحكم في مجال تنفيذ الأحكام الأجنبية	323

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: المقصود بالحكم في مجال تنفيذ الأحكام الأجنبية	323
المطلب الثاني : معايير تحديد الصفة الأجنبية للحكم	329
المطلب الثالث: موضوعات الأحكام الأجنبية القابلة للتنفيذ	330
المطلب الرابع : آثار الحكم الأجنبي	333
الخاتمة	335
فهرس المراجع	337

## المقدمة

لله الحمد على ما انعم، وله الشكر على ما أسدى، والصلاة والسلام على نبيه العربي الكريم المبعوث رحمة للعالمين، وعلى جميع رسله وأنبياءه الطاهرين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه فرصة طيبة، والحمد لله وحده، وله المنة والفضل اتاحت لي؛ لإعداد وتجميع كتاب قانوني عن احكام القانون الدولي الخاص في القانون الأردني: في المباحث التالية: الجنسية والموطن، والمركز القانوني للأجانب، وتنازع القوانين، وتنفيذ الأحكام الأجنبية، والاختصاص القضائي الدولي وتطبيقاتهما في القانون الأردني

وقد شعرت بأهمية وجود مرجع علمي قانوني أكاديمي لهذه النوع من القوانين يجعل من وصف مقرر القانون الدولي الخاص بين يدي الطلبة بطريقة سهلة، وبعيدا عن ف، كرة صعوبة هذا النوع من المؤلفات عند الطلبة، وبأسلوب جديد ممتع، وتكون القواعد القانونية وشروحاتها وتطبيقاتها العملية مكتملة، وبسيطة؛ ليخرج الطالب بحصيلة قانونية لأحكام وقواعد القانون الدولي الخاص، وقد وفقني الله سبحانه وتعالى للإطلاع على كم كبير من الكتب والمراجع القانونية التي تناولت هذه المادة في عدد من قوانين الدول العربية، وكان لها دور هام في خروج الكتاب بالصورة والصيغة التي بين ايديكم .

إنَّ الصعوبة الرئيسة في الكتابة في القانون الدولي الخاص هي قلة البحوث والدراسات والمراجع القانونية المناسبة، والتي إن وجدت لا تتناول قواعد هذا

الموضوع إلا بصورة عابرة وغير مباشرة، إضافة إلى قلة اهتمام المحاكم بشكل عام ببيان هذه المسائل وتطبيقاتها القضائية أثناء نظر القضايا المتعلقة بها بصورة بارزة وواضحة، ثم أنّ نظرية تنازع القوانين أيضا في العديد من القوانين العربية محاطة بالغموض، وهذا كله أدّى إلى قلة المصادر التي يمكن أن يستعين بها أي باحث في دراسته في هذا المجال الصعب لاسيما قلة المصادر العربية القانونية نتيجة لعدم الاهتمام بها كمشكلة وكنظرية سواء على الصعيد الفقهي أو على الصعيد القضائي

وأسأل الله ختاماً أن يتتفع به طلبة القانون، وسلك القضاء، ومؤسسات العدل، والمحاكم، وطلبة العلم في كل مكان، والطلبة في الجامعات العربية عامة، والطلاب في الجامعات الأردنية. وكل من هو حريص على تحكيم شرع الله في الأرض؛ لأنّ القوانين التي يضعها البشر مهما صلحت ففيها من الظلم والجور والحييف، والخير كل الخير في تحكيم شرع الله، وإن كنت قد أخطأت فهو مني وحسي أنني بذلت جهدي، وإن كنت قد أصبت فهذا توفيق من عند الله سبحانه وتعالى.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

**الدكتور منذر عبد الكريم القضاة**

**Monther\_alkodah@yahoo.com**

**00962777407535**